

سعر الصرف وعلاقاته في ضوء عجز الموازنة العامة

الدكتور أحمد إبريهي علي

13 تموز 2026



سعر الصرف وعلاقاته في ضوء عجز الموازنة العامة

The Exchange Rate and its Correlations in the Light of Public Budget Deficit

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

Abstract

This short paper demonstrates that the Iraqi exchange rate cannot be reduced to a mere arithmetic conversion of oil revenues into Iraqi Dinars (IQD). Empirical evidence indicates a critical correlation between the inflation rate ideally maintained below 3% annually and potential exchange rate adjustments. Furthermore, the real exchange rate acts as a vital determinant of the international competitiveness of the Iraqi economy. Characterized by a narrow range of tradable goods, Iraq requires substantial investments in industrialization to achieve export diversification and import substitution, which are necessary to leverage any adjustments in the real exchange rate. Currently, if the exchange rate is increased to bolster the balance of payments, import-dependent sectors bear the entire burden because Iraq lacks the non-oil exports required to respond dynamically to the exchange rate. Additionally, adjusting the prevailing exchange rate to accommodate the public budget generates insufficient revenue to alter the underlying fiscal challenges.

سعر الصرف، معدل تبادل بين العملة الوطنية وعملة أجنبية، والسائد وحدات من العملة الوطنية لوحدة واحدة من العملة الأجنبية. وعلى فرض سيادة قانون السعر الواحد، فعندما يقال سعر الصرف للدولة الفلانية 2 مارك للدولار الأمريكي، يُفترض أن السلعة التي تشتري بدولار واحد في الولايات المتحدة سعرها 2 مارك في الدولة الأخرى. وهذا يسمى تعادل القوة الشرائية عبر الدول وهو قانون السعر الواحد في نفس اللحظة. وعندما يصبح سعر السلعة المعينة 1.5 دولار في الولايات المتحدة يصبح سعرها 3 مارك في الدولة الوطنية، وهذا يسمى تعادل القوة الشرائية عبر الزمن. وعندما يتحقق هذا المبدأ فذلك يعني ثبات سعر الصرف الحقيقي الثنائي، ومنه ثبات القدرة التنافسية النسبية لكلا الدولتين، قدر تعلق الأمر بسعر الصرف.

العالم لم يعرف تعادل القوة الشرائية عبر الدول لنفس الزمن، دائماً هناك فروقات يُعَدُّ بها، كما أن تعادل القوة الشرائية بين دولتين عبر الزمن أمر نادر الحدوث فأسعار الصرف الفعلية تتقلب حول مستوى تعادل القوة الشرائية وأحياناً تبتعد نحو الإرتفاع أو النزول لمدة طويلة. وهذه من أسباب الإهتمام بدراسة أسعار الصرف الأسمية في مقابل الحقيقية. لأن سعر الصرف لا تقتصر وظيفته على إنجاز معاملات التجارة والاستثمار ما بين الدول، بل له وظائف إقتصادية بالغة الإهمية تتصل بالإستثمار والنمو الإقتصادي والتشغيل، والإحتياجات الدولية للبنك المركزي، إضافة على التضخم والقوة الشرائية للدخل المكتسب وغيرها.

ورغم الضرورة الأكيدة للإهتمام بالوظائف الإقتصادية والتنموية لسعر الصرف، خاصة وإن العراق يفتقر إلى قدرات إنتاجية في قطاعات السلع، عدا النفط الخام، ووصل تقريباً إلى حد العجز عن إستيعاب قوة العمل، يُخْتَزَل سعر الصرف، في أطروحات هذه الأيام، إلى وظيفته الحسابية لترجمة موارد العملة الأجنبية من النفط الخام إلى دنانير للموازنة العامة. وقبل ذلك كانت وظيفته غامضة أو سياسية. سعر الصرف المقصود بنظام التثبيت التقليدي، والمعتمد في العراق، هو سعر السوق وليس سعر شراء البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية. كما أن البنك المركزي هو المصدر الوحيد لعرض العملة الأجنبية وبذلك يتحمل المسؤولية عن سعر الصرف في السوق وهو الذي تحدد بموجبه أسعار المستوردات.

إذا ما أريد تغيير سعر الصرف فلا بد أن يستند إلى إطار نظري إقتصادي – تنموي واضح في العراق تلتزم به الدولة ولا يختزل إلى أداة ثانوية على هامش تمويل عجز الموازنة.

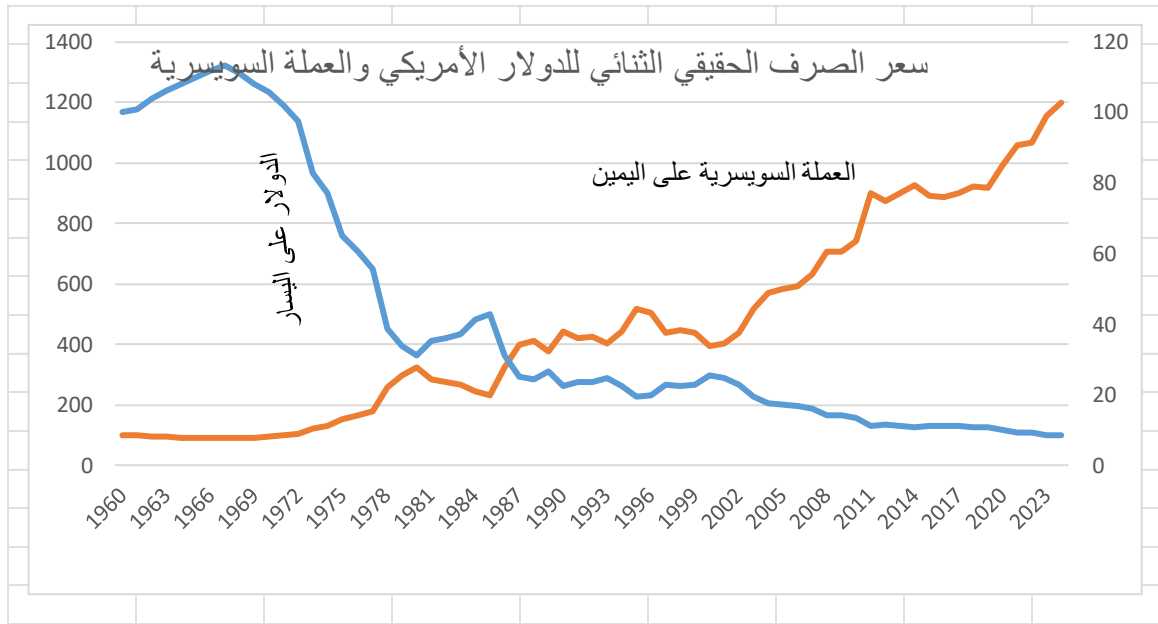
سعر الصرف الحقيقي الثنائي

سعر الصرف الحقيقي الثنائي RER يعبر عن القوة الشرائية النسبية بين عملتين أو كلفة السلع في البلد الأجنبي مقارنة بالدولة المعنية بسعر الصرف الحقيقي. وعادة تعتمد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك P للبلد المعني، و P* للبلد الأجنبي، وسعر الصرف الإسمي E يعرف، لهذا الغرض، بعدد وحدات العملة الأجنبية لوحدة واحدة من العملة الوطنية:

$$RER=E(P^*/P).....(1)$$

هذا التعريف لسعر الصرف الحقيقي يجعل إرتفاعه إنخفاضاً لقيمة العملة الوطنية بالمضمون الحقيقي والعكس صحيح. أدناه في الشكل (1) نعرض سعر الصرف الحقيقي للعملة السويسرية تجاه الدولار والعكس. نلاحظ منحني سعر الصرف الحقيقي للدولار ينخفض بينما يرتفع للعملة السويسرية والذي يعني إرتفاع القيمة الحقيقية للدولار تجاه العملة السويسرية.

1. سعر الصرف الحقيقي الثنائي ما بين الولايات المتحدة وسويسرا



Source of Data: world Bank Open Data.

فكرة هذا المقياس لسعر الصرف الحقيقي هي ببساطة: لو فرضنا الليرة تساوي دولاراً واحداً فعند تعديل هذا السعر بنسبة الرقم القياسي للأسعار في بلد الدولار نسبة إلى بلد الليرة يصبح المؤشر معبراً عن كلفة المستوردات من بلد الدولار إلى كلفة المنتجات المحلية لبلد الليرة.

وبذلك يفصح المؤشر عن مدى تدهور سعر الصرف الحقيقي لليرة عند تصاعده والعكس صحيح. نعلم أن نمو المستوى العام للأسعار هو التضخم وبذلك تصبح المعادلة (1) بدلالة معدلات النمو G:

$$G(RER)=G(\text{Nominal ER}) + \text{Inflation}^* - \text{Inflation} \dots \dots \dots (2)$$

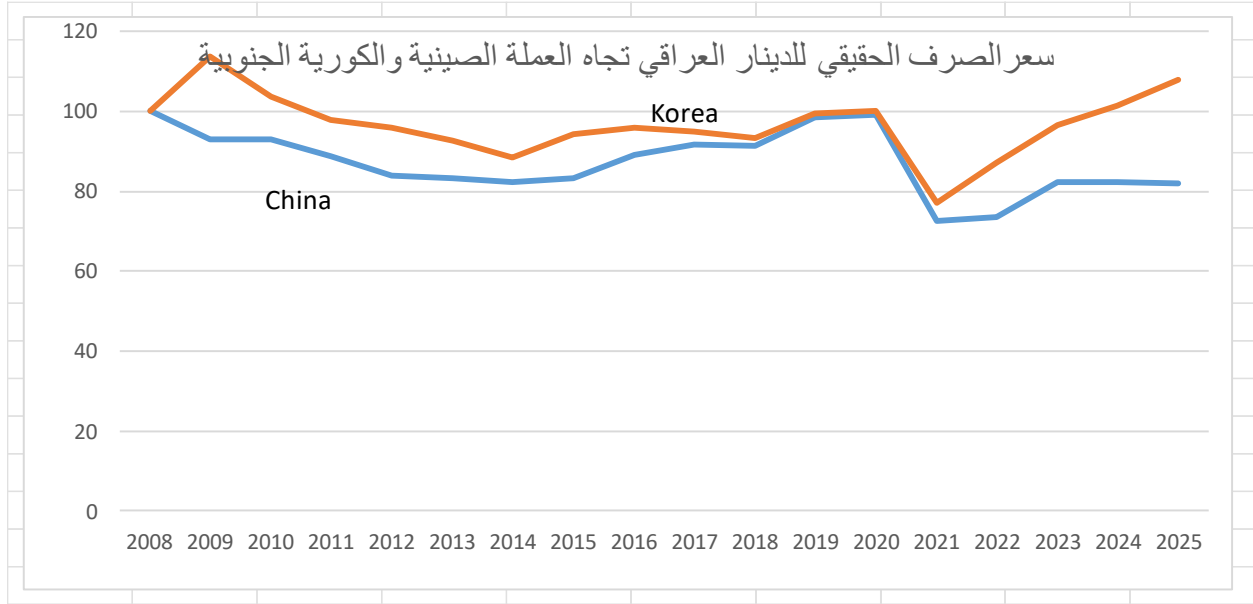
من اليسار إلى اليمين : معدل نمو سعر الصرف الحقيقي يساوي معدل نمو سعر الصرف الإسمي زائداً معدل التضخم في بلد الدولار ناقصاً معدل التضخم في بلد الليرة. ونلاحظ إن كان سعر الصرف الإسمي ثابتاً يتغير سعر الصرف الحقيقي بفرق التضخم، أو ما ينوب عنه، بين البلدين.

ولذا سوف ندرس العلاقة بين تغير سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات بغض النظر عن نظام سعر الصرف الإسمي بين التثبيت التقليدي Conventional Peg والترتيبات الإستقرارية التي تسمح بقدر من التفاوت حول سعر الصرف المستهدف، أو التثبيت المتغير ، أو المرونة التامة بالتعويم المدار أو الحر . وذلك لأن سعر الصرف الحقيقي متغير في كل الأحوال. في العراق يحتكر البنك المركزي العراقي العملة الأجنبية ، ولذا فإن سوق الصرف في العراق سوق إحتكار، والمحتكر وحده يعين سعر الصرف الإسمي في السوق بالكمية التي يعرضها لكنه لا يعين سعر الصرف الحقيقي إلا بترتيبات شديدة التعقيد وليست في المتناول لحد الآن خاصة وأن التضخم ليس مستهدفاً بمنهج معلوم.

مع ذلك ان امكن الحفاظ على معدل تضخم منخفض في العراق فهذا يساعد كثيراً في السيطرة على سعر الصرف الحقيقي ضمن حدود مناسبة للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية وتنميتها. لكن هذه لا تنحصر محدداتها ضمن نطاق البنك المركزي وعملياته، حتى على فرض أنه يريد أو يستطيع توظيف جميع أدواته لهذا الغرض.

ومعلوم أن القدرة التنافسية الدولية للعراق لم تكن موضع إهتمام رسمي بدعوى ان العراق ليس لديه ما يُصدّر، وهذه الحجة لم يعترض عليها احد رغم تهافتها الواضح، لأن التنافسية بدلالة التكاليف النسبية هي التي تحدد النشاط الإستثماري وأين يتجه، وليس موضوعها الرئيس الإنتاج القائم وكيفية تصريفه بين الداخل والخارج. الكثير من الاوهام والأخطاء المحترمة أضرت بالعراق وضيّعت عليه الكثير من الفرص فهل لدينا الإستعداد للمراجعة. وربما لا نجد ما نراجع من أسس نظرية واضحة وملتزم بها لكن التجربة تفصح عما خلفها، وأصبح من الثابت عدم إمكانية مواصلة النهج السابق.

2. سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي تجاه الصين وكوريا الجنوبية



Source of Data: world Bank Open Data.

ملاحظة: سعر الصرف الحقيقي في العراق محسوب من سعر الصرف الرسمي.

في الشكل (2) نزول المنحنى يعني تحسن القيمة الحقيقية للدينار العراقي تجاه عملة الدولة الأخرى، والصعود يعني التراجع، وذلك بموجب المعادلة (1).

من الممكن تعريف سعر الصرف الحقيقي بحيث ينسجم إرتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وتراجعها مع حركة المقياس، وهو ما درجتُ عليه في دراساتي السابقة، ويبقى سعر الصرف الإسمي بنفس تعريفه السابق وتقاس الأسعار أو التكاليف بالارقام القياسية للأسعار:

$$RER = E(P/P^*) \dots \dots \dots (3)$$

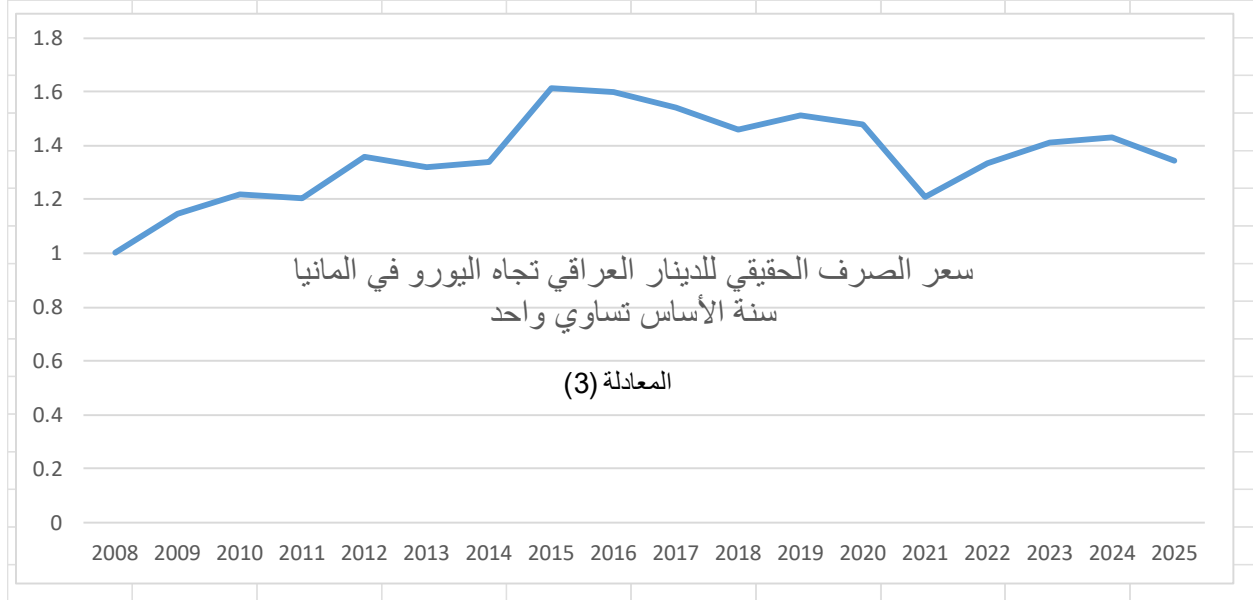
في المعادلة (3) عندما يرتفع المؤشر فإن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية قد إرتفعت أو نقول سعر الصرف الحقيقي للدينار أو الليرة قد إرتفع تجاه عملة البلد الأجنبي. ونأخذ مثلاً سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي تجاه المانيا في الشكل (3).

وايضاً يمكن إستخدام التعريف السائد لسعر الصرف وهو مقدار العملة الوطنية لوحدة واحدة من العملة الأجنبية ونسميه R تمييزاً له عن التعريفين السابقين، ونستخدم نفس المعادلة (1) ؛ ولإستيراد ذات الكمية من السلع فإن القيمة الحقيقية لمقدار العملة الوطنية المعادلة لدولار واحد سوف تنخفض بالمستوى العام المحلي للأسعار وترتفع بالمستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي:

$$RER = R(P^*/P) \dots \dots \dots (4)$$

إنخفاض هذا المؤشر إرتفاع سعر الصرف الحقيقي لبلد الدينار أو الليرة والعكس صحيح.

3. سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي تجاه اليورو في المانيا



ملاحظة: سعر الصرف الحقيقي في العراق محسوب من سعر الصرف الرسمي ، بينما المقصود في التتظير سعر صرف السوق.

تعريف سعر الصرف الإسمي الفعال (NEER) Nominal Effective Exchange Rate

بلد الليرة أو الدينار يتاجر مع عدد من الدول الأجنبية ليكن n ، هنا سعر الصرف الإسمي الثنائي يتحول الى متعدد الأطراف ولكل سعر صرف إسمي سلسلة زمنية بدلالة منسوب ذلك السعر الإسمي إلى سنة الأساس، ولذا فإن E هو منسوب، رقم قياسي، وتسلسل الدول يعبر عنه الهامش z . توجد طريقتان لحساب سعر الصرف الإسمي الفعال، أي متعدد الأطراف، هما المتوسط الهندسي والمتوسط الحسابي. الأول حاصل ضرب اسعار الصرف الثنائية الأسمية بعد رفع كل منها إلى اس هو وزن البلد الأجنبي z في التجارة الخارجية بمجموعها أو الصادرات أو الإستيرادات أو دليل آخر لقياس النقل النسبي لتلك الدولة الأجنبية في العلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة المعنية، دولة الدينار أو الليرة. أما المتوسط الحسابي فهو متوسط موزون بالأنقال النسبية للدول الأجنبية. للتبسيط نضيف تسلسل الدولة إلى E للدلالة على سعر الصرف الإسمي معها، Π رمز لعملية الضرب المتتابع.

$$NEER = \Pi (E_j)^{w_j} \quad ; \quad j=1,2,\dots,n \quad ; \quad \sum w_j = 1, \dots\dots\dots(5)$$

وتتضح اكثر بالتحويل اللوغاريتمي:

$$\ln(NEER) = w_1(\ln E_1) + w_2(\ln E_2) + \dots + w_n(\ln E_n) \dots\dots\dots(6)$$

المعادلة (6) ابسط للحساب ، نجد اللوغاريتمات الطبيعية لأسعار الصرف الأسمية الثنائية، التي تعرف بوحدات من العملة الأجنبية لوحدة واحدة من العملة الوطنية، ثم نحول السلسلة الى أرقام قياسية وبعدها إلى لوغاريتمات تضرب بالأوزان وتجمع. ونحسب سعر الصرف الإسمي الفعال من لوغاريتمه المبين على يسار المعادلة (6).

اما المتوسط الحسابي فهو حاصل ضرب الأوزان بأسعار الصرف الأسمية الثنائية:

$$NEER = w_1(E_1) + w_2(E_2) + \dots + w_n(E_n) \dots\dots\dots(7)$$

سعر الصرف الحقيقي الفعال REER

نعود إلى المعادلة (3) نحسب اسعار الصرف الحقيقية الثنائية ونسمي سعر الصرف الحقيقي الثنائي مع البلد الأجنبي RER_j ونستطيع حساب سعر الصرف الحقيقي الفعال REER أيضاً بطريقة المتوسط الهندسي او الحسابي.

$$REER = \Pi (RER_j)^{w_j} \dots\dots\dots(8)$$

بالتحويل اللوغاريتمي ،

$$\ln(REER) = w_1(\ln RER_1) + w_2(\ln RER_2) + \dots + w_n(\ln RER_n) \dots\dots\dots(9)$$

أما المتوسط الحسابي فهو مثل أي متوسط حسابي موزون،

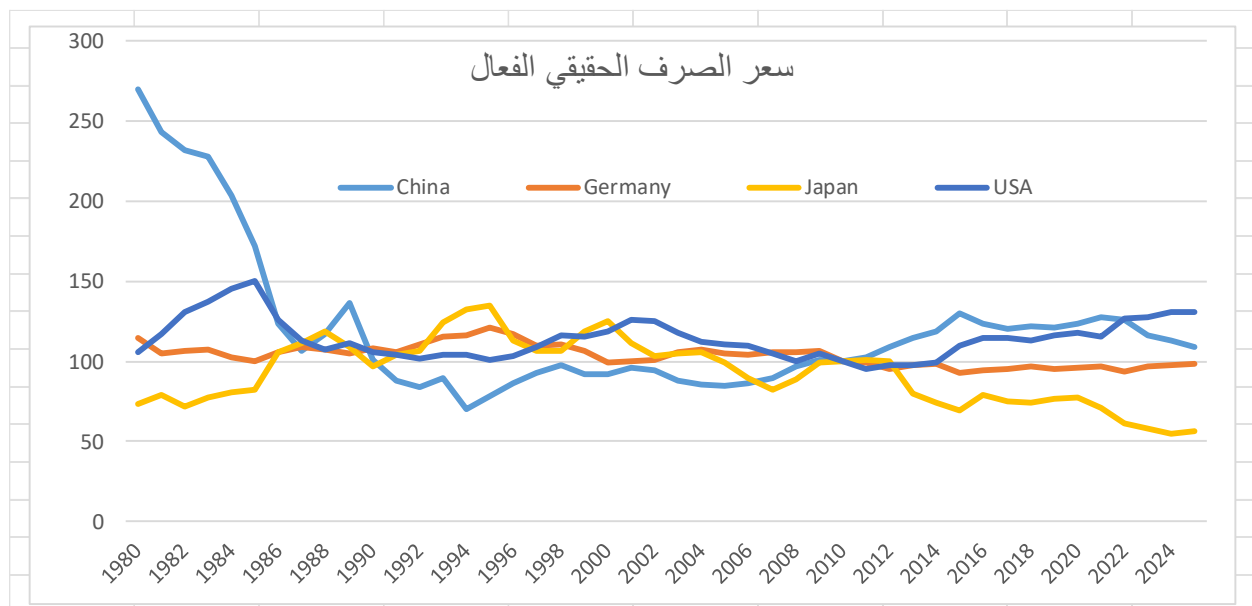
$$REER = w_1(RER_1) + w_2(RER_2) + \dots + w_n(RER_n) \dots\dots\dots(10)$$

عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي الفعال المبين في هذه المعادلات فإن سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية قد ارتفع، وعادة هكذا يحسب سعر الصرف الحقيقي الفعال. لكن ثمة إختلاف في الأسعار التي تعتمد. فمن الممكن ، كما تقدم، إستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أو المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أيضاً إعتماد الرقم القياسي لأسعار الصادرات، وبديل آخر الرقم القياسي للتكلفة الأجرية لوحدة المنتج ، وهذه تنخفض إذا كان معدل نمو الإنتاجية اعلى منه للأجر والعكس صحيح.

وتجري إختبارات لمعرفة أي المقاييس السعرية تجعل سعر الصرف الحقيقي الفعال أكثر قدرة على تفسير ميزان المدفوعات. تلك الإختبارات بسيطة يحسب سعر الصرف الحقيقي الفعال بإعتماد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ثم بالأرقام القياسية لأسعار وحدة الصادرات وبعدها بالرقم القياسي للكلفة الأجرية لوحدة المنتج، ثم نجعل تلك المقاييس متغيراً تفسيرياً لميزان المدفوعات بالتتابع ، ويُرجَّح المؤشر الأكثر قدرة على التفسير.

نختصر بالقول العلاقة بين مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال للعملة الوطنية والمعادلة (1) و (4) عكسية ؛ بينما تكون طردية مع المعادلة (3) و كذلك مع سعر الصرف الأسمي الفعال والحقيقي الفعال، ولذا من الضروري إنتباه القارئ في دراسته لنظريات تحديد ميزان المدفوعات إلى تعريف سعر الصرف الحقيقي المقصود عندما يقال العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات طردية ام عكسية.

4. سعر الصرف الحقيقي الفعال لعدد من الدول 1980 – 2025



Source of Data: World Bank Open Data.

من المعروف أن القدرة التنافسية الدولية علاقتها عكسية مع سعر الصرف الحقيقي الفعال، اذ تتسع فرص الدولة في أسواق الصادرات مع إنخفاض سعر الصرف الحقيقي لها لأن أسعار منتجاتها تصبح أرخص في الخارج والعكس صحيح. ولذلك تحرص الدول على ضبط معدلات التضخم لتبقى منخفضة عند إعتماها سعر الصرف الثابت كي لا تضطر إلى تكرار خفض القيمة الإسمية لعملتها.

وبصفة عامة اذا ما أريد تثبيت سعر الصرف الحقيقي ينبغي أن يزداد سعر الصرف الإسمي، وحدات من العملة الوطنية لوحدة من العملة الأجنبية ، بمقدار الفرق بين التضخم في الخارج والتضخم في الداخل. وعندما تحافظ الدولة على معدل تضخم دون المستوى السائد للدول المتقدمة وفي نفس الوقت ترفع معدلات نمو الإنتاجية فوق نظيرتها العالمية تتحسن القدرة التنافسية الدولية للبلد المعني بانتظام وينعكس ذلك على تزايد الجدوى المالية والإقتصادية للإستثمار في السلع المتاجر بها دولياً، وخاصة الصناعة التحويلية، ولا تخفى المزايا الإيجابية لهذا المسار. إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية يؤدي الى تزايد الميل للإستيراد ، ويمنع قيام صناعات لتتنوع الصادرات أو تعويض المستوردات.

العجوزات المتراكمة لميزان المدفوعات تستنزف الإحتياطيات الدولية للبنك المركزي، وقد تكون مقدمة للتورط بمديونية خارجية فحواها دفع المشكلة إلى الأمام وبذلك تشتت لأن الدين من مصدر أجنبي هو إستخدام في الحاضر لموارد مستقبلية من المستبعد أن تكون أكثر مما هي عليه الآن بل أدنى بدلالة متوسطها للفرد. محددات ميزان المدفوعات الجاري: المرونات والإستيعاب في هذا القسم نستخدم المعادلة (3) وبهذا يتسق التحليل بين سعر الصرف الحقيقي الثنائي وسعر الصرف الحقيقي الفعال، للتبسيط نتخذ الرمز V لسعر الصرف الحقيقي ثنائياً أو فعالاً ، متعدد الأطراف، وتكون العلاقة السببية بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات بموجب التعريف في المعادلة (3). ونبدأ من مبدأ المرونات، مرونة الإستيرادات والصادرات لسعر الصرف الحقيقي، لدراسة الميزان التجاري TB . تُنسب المرونات إلى مارشال وليرنر. الميزان التجاري هو الصادرات X ناقصاً الإستيرادات M ، الصادرات بالعملة الوطنية والإستيرادات تحول إلى العملة الوطنية عندما تضرب بسعر الصرف الحقيقي V ، علاقة الإستيرادات بسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية موجبة أي طردية ، وعلاقة الصادرات بسعر الصرف الحقيقي سالبة. نعرف جميع المتغيرات بأنها دوال بسعر الصرف الحقيقي ، $TB(V)$ ، $X(V)$ ، $M(V)$.

$$TB(V)=X(V)-M(V)\dots\dots\dots(11).$$

عندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي تزداد الصادرات وتنخفض الإستيرادات ويتجه الميزان التجاري نحو التوازن، لكن الأمر يتوقف على مرونة الصادرات والإستيرادات تجاه سعر الصرف الحقيقي. نأتي إلى مفهوم مرونة كل من الصادرات η_x والإستيرادات η_m ، المرونة هي التغير النسبي ، 5% أو 4 % مثلاً، في الصادرات أو الإستيرادات مقسوماً على التغير النسبي في سعر الصرف الحقيقي. والشرط أن مجموع المرونتين بالقيمة المطلقة أكثر من الواحد الصحيح.

مرونة الإستيرادات مع تخفيض سعر الصرف الحقيقي سالبة، ومرونة الصادرات مع التخفيض موجبة. فعندما تكون مجموع القيمة المطلقة للمرونتين أكثر من الواحد الصحيح يؤدي التخفيض الى تحسين الميزان التجاري، نستخدم للتعبير Abs عن القيمة المطلقة.

$$Abs(\eta_x)+Abs(\eta_m)>1 \dots\dots\dots(12)$$

فإذا كانت مرونة الصادرات 0.6 ومرونة الإستيرادات سالبة 0.7 ، والتخفيض 20% في سعر الصرف الحقيقي ستزداد الصادرات بنسبة 12% والإستيرادات تنخفض بنسبة 14% ، وعلى الفرض التبسيطي إنطلاقاً من حالة توازن ، اي الصادرات مساوية للإستيرادات، سيتحسن الميزان التجاري بنسبة 2% من الصادرات أو الإستيرادات.

في العراق الصادرات ليست دالة في سعر الصرف الحقيقي لأنها من النفط الخام أسعاره مستقلة عن سعر الصرف والتضخم في العراق. ولذلك يقع العبئ كلياً على الإستيرادات ما يتطلب تغيراً واسعاً في سعر الصرف الحقيقي لتحقيق إنخفاض كبير في الإستيرادات. وذلك لأن مرونة الإستيرادات واطئة في الأمد القصير لعدم وجود بدائل لأغلب السلع المستوردة. للإنتفاع من اداة تغيير سعر الصرف الحقيقي في العراق لضمان توازن ميزان المدفوعات ، لا بد من برنامج لتنويع الصادرات بالتصنيع المتجه إلى التصدير. ولأن بنية الاسعار والتكاليف لا تجعل التصنيع مجزياً للقطاع الخاص والأجنبي ووجود فرص لمكاسب ارباح كبيرة من المصادر الريعية، مباشرة او بصورة غير مباشرة عبر التطفل على المال العام، فالحكومة وحدها قادرة على إعداد وتبني هذا البرنامج.

تخفيض سعر الصرف الحقيقي لا ينجز بمجرد رفع سعر صرف العملة الأجنبية، بل السيطرة على التضخم، وهذه لا تكفي وحدها فالكثير من الأبحاث أثبت أهمية خفض التكاليف في الداخل نسبة إلى الخارج. في البداية مع رفع سعر الصرف الإسمي للعملة الأجنبية، خفض الدينار، تنقلص القدرة الشرائية للرواتب والأجور وذوي الدخل الثابت عموماً، وتعاني الفئات الإجتماعية واطئة الدخل. ولهذا ليس من المعقول تغيير سعر الصرف دون تهيئة كافية لمعالجة أوضاع الفئات الحرجة غضافة على التي دون خط الفقر.

بلغة ابسط الإنتفاع من الوظائف الإقتصادية لسعر الصرف تتطلب مباشرة الحكومة برنامجاً جاداً لتنويع الصادرات بالتصنيع، لا نتكلم هنا عن تنفيذ البرنامج وتقسيم العمل بين القطاع العام والخاص والأجنبي فتلك مسألة أخرى.

ومن جهة ثانية الإلتفات الى عدالة توزيع الرفاه وضمان الحد الأدنى من الموارد الكافية لمعيشة الأسرة. ونذكر، مرة أخرى، ان المقصود بسعر الصرف هو السوقي أي 1530 دينار للدولار، هذه الأيام، وليس سعر الشراء من الموازنة 1300 دينار ثم سعر البيع للمصارف 1310. سعر الصرف في السوق تسعر بموجبه المستوردات وهو المؤثر في مستوى المعيشة، وكذلك السعر الذي يأخذه المستثمر في الإعتبار. سعر الصرف في السوق بين المهمل والمسكوت عنه، ومن الخطأ والخطر إقتصار الإهتمام على سعر الشراء من الموازنة، لأن هذا الأخير سعر مبادلة بين الحكومة والبنك المركزي، وتضاف عليه عشرة دنانير للدولار للبيع من البنك المركزي إلى المصارف. إهمال سعر الصرف في السوق يكرس الأخطاء السابقة، ويعمق الفجوة بين الإقتصاد ومجريات العلاقة بين الموازنة العامة والبنك المركزي.

إن بَقِيَت صادرات وأسعار النفط قريبة من معدلاتها الحالية والطلب على المستوردات، سلع وخدمات، ينمو بالمتوسط للفرد إضافة على نمو السكان، ولم ينجح العراق في تنويع الصادرات بالتصنيع المعجل، سوف تضطر الحكومة الى فرض قيود كمية لخفض المستوردات، وربما يصبح ميزان المدفوعات مشكلة دائمة، هذا أحد السيناريوهات وتوجد أخرى.

ننظر في مفهوم الإستيعاب Absorption ونرمز له بالحرف A، والناتج المحلي Y والإستهلاك الخاص C والإستثمار I، والإنفاق الحكومي G. هذه المقاربة تنطلق من المتطابقة الحسابية بأن الفرق بين الدخل والإنفاق القومي هو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات والعكس صحيح.

$$A=C+I+G \dots\dots\dots (13)$$

$$Y=A+(X-M) \dots\dots\dots (14)$$

$$Y-A=X-M \dots\dots\dots (15)$$

تبين المعادلة (15) ان زيادة الناتج على الإستيعاب فائض والعكس صحيح. هذه المقاربة تفترض الإستخدام الكامل للطاقة الانتاجية، وثبات جميع الأسعار، في حالة البطالة خفض الإستيعاب يخفض الإنتاج، وبذلك قد تشتد مشكلة ميزان المدفوعات بدل تخفيفها.

بتعبير آخر يفترض هذا التصور إستقلال الناتج عن الطلب الكلي، ومع ذلك يقدم إضاءة لمسألة أساسية وهي ان العجز الخارجي مرآة لعجز داخلي. وقد درجت الأدبيات على إضافة سعر الصرف الحقيقي إلى الإستيعاب لتشخيص التوازن الإقتصادي الداخلي – الخارجي. ومع هذه الإضافة أعيدت العلاقة بين الإستيعاب والناتج من منظور كينزي.

$$Y=Y(A,V).....(16)$$

زيادة سعر الصرف الحقيقي تقلل الناتج، بينما زيادة الإستيعاب ترفع الناتج ولو إفترضنا معرفة ناتج الإستخدام الكامل او الناتج المحتمل، فثمة تشكيلة من سعر الصرف الحقيقي والإستيعاب تفي بالغرض، او توجد تشكيلات من سعر الصرف الحقيقي والإستيعاب كل منها تقترن بمستوى من الناتج إحداها لناتج التوظيف الكامل للعمل والطاقة الإنتاجية وتحقق التوازن الداخلي – الخارجي. فمثلاً زيادة الضرائب لسد عجز الموازنة العامة يعني تقليل الدخل الممكن التصرف به للقطاع الخاص ومنه تقليل إنفاقه دون زيادة الإنفاق الحكومي يعني خفض الإستيعاب. وزيادة سعر الصرف الإسمي للعملة الأجنبية مع السيطرة على التضخم تخفض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ... وهكذا منهما معاً نتوصل الى توازن ميزان المدفوعات.

في العراق سعر الصرف الحقيقي والإستيعاب كلاهما ضعيف التأثير في إنتاج قطاع السلع المتاجر بها، وينحصر تأثير سعر الصرف الحقيقي في الإستيراد، والإستيعاب في قطاع السلع غير المتاجر بها. وتبقى هذه الخصائص لحين التمكن من بناء قاعدة إنتاجية واسعة من غير النفط الخام. من الضروري الإشارة إلى ان العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات لا تتأكد دائماً في البحث التجريبي، الأمبريقي، ولم اكتشف ارتباطاً مستقراً في التجربة الدولية يؤكد تأثير سعر الصرف الحقيقي في النمو الإقتصادي. ويعزى ذلك الى تأثير كثير من العوامل لا يمكن إخضاعها لمبدأ ثبات أثر العوامل الأخرى. هذا لا ينفي وجود أثر لسعر الصرف الحقيقي في عمق الآليات السببية. وإشير إلى الدراسة المنشورة من صندوق النقد الدولي (2017) ، والتي شملت 35 دولة متقدمة وناهضة، إلى عدم وجود ارتباط سالب بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات وفسرت تلك النتيجة بالجمود أو الصلابة في الأجور والأسعار، وأقتبس عبارة وردت آخر الإستنتاج،

“Our findings stress that the absence of negative correlation between real exchanges rates and external balances” .

ولا أُويد نفى الارتباط العكسي بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والحساب الجاري لميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال يوجد ارتباط بسيط سالب في البرازيل (0.23) ، وفي كندا (0.41) وفي نايجيريا (0.33) للمدة 1980- 2025 ؛ وفي الصين (0.27) للمدة 1982- 2025. الحساب الجاري في هذا التحليل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن في التحليل المقطعي أو البيانات المجمعة، دول وسلاسل زمنية، لا يتضح الارتباط البسيط.

أرجعت دراسة Harvey التي تعبر عن ما بعد الكينزية، وموضوعها سعر الصرف في الدول المتقدمة، مشكلات عدم التحديد في سعر الصرف الحقيقي وعلاقته بميزان المدفوعات إلى طغيان الإستثمار والمضاربات في تداول العملة الأجنبية وتضاؤل الحجم المستخدم للتجارة. أن سوق العملة الأجنبية وهو أكبر سوق في العالم مجموع المتداول فيه بالمتوسط لليوم الواحد ما يعادل 7.5 ترليون دولار وفي السنة على فرض 250 يوم عمل 1875 ترليون دولار عام 2022 بقدر الناتج المحلي العالمي تقريباً 20 مرة . والمتداول للتجارة الخارجية لا يشكل إلا جزءاً صغيراً من ذلك المجموع ، ويقصد أن إستخدامات العملة الأجنبية في المضاربات والإستثمارات جعلت إرتباط سعر الصرف ضعيفاً بالعوامل الحقيقية. وحتى في العراق لا يُنكر الطلب على العملة الأجنبية بصفقتها من بين الأصول، وعاءاً للثروة أو لدرء المخاطر، والتوقعات والمضاربة لها دور وإن بقي محدوداً لكنه يتسع كلما كان عرض العملة الأجنبية شحيحاً وتعددت سبل الوصول إليها.

تسمى إنحرافات سعر الصرف الحقيقي عن قواعد السلوك المشتقة نظرياً الغازاً Puzzles منها الإنحراف عن تعادل القوة الشرائية، وعن تعادل أسعار الفائدة، وهو إفتراض أن الفروقات بين أسعار الفائدة تغطي فروقات تغير أسعار الصرف. وأخرى منها التذبذب الزائد في سعر الصرف الحقيقي نفسه، وعدم الارتباط مع حركة ميزان المدفوعات، وعدم إرتباط حركات أسعار الصرف ما بين الشركاء التجاريين. ويعود هذا الإهتمام في جزء منه إلى ان الإخفاق في التفسير يعني عدم وضوح نموذج السياسة التي يمكن أن تؤثر في سلوكه.

أكثر تلك الإهتمامات ضعيفة الصلة بالإقتصاد العراقي بسبب طبيعة صادراته، وعدم ارتباط أسعار الفائدة في الداخل مع سعر الصرف الحقيقي ولا مع نظيراتها في الخارج والإنتفاخ المالي محدود لأسباب بنيوية وليست في الإطار القانوني للنظام الإقتصادي في العراق. مشكلات الإقتصاد العراقي تتمثل في العجز الإنتاجي والذي يستتبع عدم التمكن من توليد فرص عمل منتجة وكافية لمعيشة كريمة. النهضة الإنتاجية هي التي توسع فرص التحكم بالميزان الخارجي، أما الإقتصاد الذي لا يُنتج ماذا تُخفّض وماذا ترفع سياساته. ولذا لا بد من العودة إلى الإقتصاد الحقيقي الذي صرف وعي الناس عنه.

بين الموازنة العامة والبنك المركزي

المالية العامة في العراق هي الموازنة والمؤسسات العامة الممولة ذاتياً، يتركز إهتمام الحكومة على الموازنة، أما بقية القطاع العام فلا يحظى بإهتمام منتظم ذي هدف واضح، إلى الآن، في إجتماعات مجلس الوزراء وقراراته وحتى مجلس النواب لا يختلف عن الحكومة في هذا النمط. الإيرادات المحلية للموازنة العامة محدودة نسبة إلى الإنفاق العام، ودوائرها قديمة الأساليب ولا تختلف عن غيرها في أمراض جهاز الدولة. التعهدات التي صرحت بها الحكومات لتطوير الإيرادات المحلية لم يكن لها أثر في الواقع. الحكومة تنفق على إستيراداتها ومدفوعات الخارجية مباشرة من رصيدها في الخارج، أما الدينار العراقي فتحصل عليه بمبادلة العملة الأجنبية المتبقية مع البنك المركزي. الأخير يضيف العملة الأجنبية المشتراة إلى إحتياطياته الدولية ومن هذه الإحتياطيات تُباع العملة الأجنبية إلى سوق الصرف عبر المصارف، وتجري التحويلات من حسابات البنك المركزي في الخارج إلى مراسلي وزبائن المصارف التي إشترت العملة الأجنبية. وقسم قليل من العملة الأجنبية ينقل إلى العراق أوراقاً نقدية من فئة 100 دولار، عادة، تباع إلى المسافرين وبعض الطلبات.

ومع إيرادات محلية معطاة ، محدودة وبطيئة التغير، تعتمد الموازنة في إنفاقها المحلي على القيمة الدينارية للعملة الأجنبية المباعة للبنك المركزي. عندما تنخفض إيرادات النفط لا تنخفض عادة ، إستيرادات الحكومة ونفقاتها الخارجية، وفي هذه الحالة تصبح القيمة الدينارية للمتبقي الذي يباع إلى البنك المركزي لا تكفي لتغطية الإنفاق المحلي. وهذا هو العجز الناجم عن نقص الإيراد، ولتمويله تصدر الحكومة حوالات تشتريها المصارف الحكومية ثم يخصمها البنك المركزي، هذه الحوالات المخصومة هي دين البنك المركزي على الحكومة. هناك مصدر ثاني للعجز، ليس بسبب نقص الإيرادات، بل لأن الحكومة تجاوزت في الإنفاق أعلى الإيرادات الممكنة في السنوات الأخيرة، وتعالج العجز بنفس الطريقة انفاً.

إدارة المالية العامة أوصلت المسار إلى نهاية مسدودة، تقلص فرص تمويل الإستثمار العام والمعروف بالكفاءة المتدنية لأسباب أغلبها معروفة لعامة الناس. وأيضاً، تواجه الحكومة صعوبات متزايدة في تمويل الإنفاق التشغيلي أو الجاري.

لتلك المقدمات علاقة بسعر الصرف، إذ تتداول الأوساط القريبة من القرار رفع سعر صرف الدولار، أو تحديداً سعر شراء البنك المركزي للدولار من الموازنة، الآن 1300 دينار للدولار.

لترتفع القيمة الدينارية للعملة الأجنبية المباعة للبنك المركزي بفارق يتصور البعض انه يكفي لتغطية العجز. فلنتصور ان الموازنة باعت 60 مليار دولار للبنك المركزي وزاد سعر الصرف بمبلغ 200 دينار للدولار فالنتيجة تزداد الإيرادات بمبلغ 12 ترليون دينار، وننتساءل هل هذا المبلغ يكفي لحل المشكلة أم انها اعمق بكثير وتتطلب تغييراً جذرياً في ادارة المالية العامة وفلسفتها وهو موضوع لدراسات أخرى.

Marrewijk, Ahn, JaeBin, et al, Real Exchange Rate and External Balance: How Important Are Price Deflators?

IMF Working Paper WP/17/81, 2017.

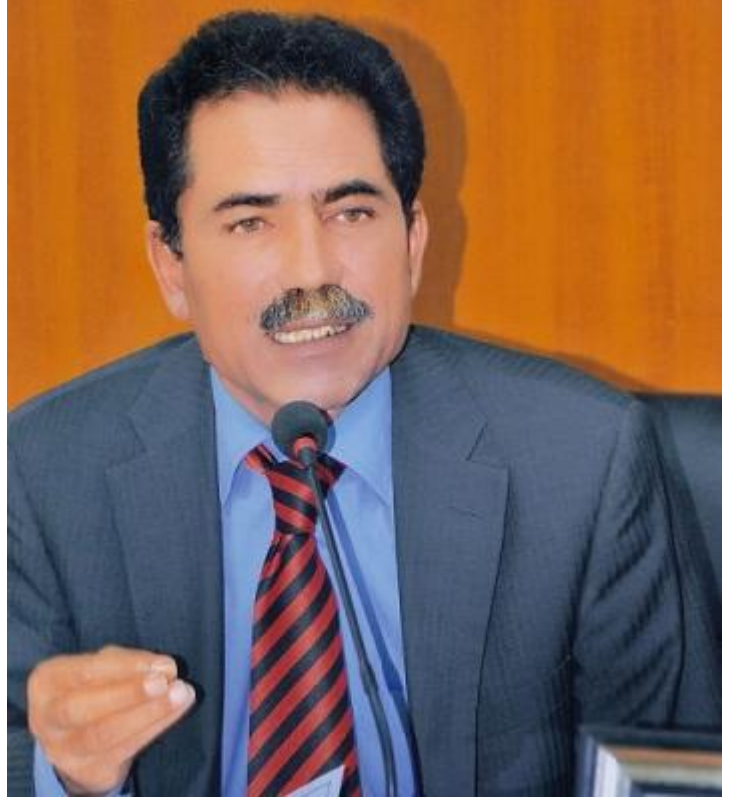
Haffou, Hinde , Exchange Rate Dynamics and Economic Growth in Developing and Emerging Countries: A Theoretical and Empirical Perspective, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, Volume 6, Issue 04 (2025).

Bayoumi, Tamim, et al, New Rates from New Weights. IMF Working paper WP/05/99, May 2005.

Harvey, John T., Post Keynesian Theories of Exchange Rate Determination: A Survey, Texas Christian University.

Engel, Charles and Zhu, Feng , Revisiting exchange rate puzzles, BIS Papers No 96.

عن الكاتب: الدكتور أحمد إبريهي علي/ خبير اقتصادي



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقفاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600